هذا الصراع، تقدّم اليها كافة أشكال الدعم، المادي والسياسي. وكما قال الرئيس الاميركي السابق، رونالد ريغان، فـ «ان الولايات المتحدة لن تكون مساوماً، أو وسيطاً، عندما يتعلق الامر باسرائيل، بل صديقاً وحليفاً... وان التزامنا بأمن اسرائيل واضح... ولن نترك اسرائيل وحيدة، ولن نقبل بقيام أي تجمّع ضدها... ولن يُدقّ اسفين بين الولايات المتحدة [الاميركية] واسرائيل»(٣٢). وهو موقف أكدته الادارات السابقة لادارة ريغان، واللاحقة لها، عملياً؛ وما المواقف القليلة المتفرقة، التي بدت فيها الادارة الاميركية، خاصة في عصر الانتفاضة، وكأنها تتجه الى اعتماد اسلوب الوساطة بين أطراف الصراع، سوى وسيلة لاحتواء الاحراج الدولي، الذي كانت تسبّبه الممارسات الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، من جهة، ولامتصاص ردود الفعل العربية، والدولية، التي تولدها تلك الممارسات، ولعدم احراج حلفائها العرب، تحديداً، من جهة أخرى. وفي المقابل، تعاني القيادة السياسية الفلسطينية من علاقاتها بحلفائها العالميين، وذلك بسبب ان مصالحها، أولاً، ليست ذات وزن يقتضي ثباتاً يوازي ثبات حليف النقيض، ونقصد بذلك الاتحاد السوفياتي؛ كما ان وزن حليف الفلسطينيين العالمي هذا لا يمتلك القوة الموازية لحليف اسرائيل، بل بدا، بعد الغاء الوجه العسكري لمعادلة الصراع الدولية، بحاجة الى دعم الولايات المتحدة الاميركية، حيث انكشفت، مع «البيريسترويكا»، هشاشة نظامه الاقتصادي، والاجتماعي، وأبدى الاستعداد لتقديم تنازلات للعملاق الآخر، مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية وتكنولوجية من الغرب الرأسمالي. وفي ما يتعلق بموضوعنا، كان التنازل البارز هو تسهيل هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، دون النظر الى ما قد يسبّبه ذلك من أضرار بالشعب الفلسطيني؛ وهو أمر مفهوم بعد ان استبعد الاتحاد السوفياتي الوجه الايديولوجي للصراع العالمي، ليعتمد مفهوم «توازن المصالح»، ومصالحه في منطقة الشرق الاوسط تكاد تكون معدومة، هذا إنْ لم يكن قد استُغل، في فترة الحرب الباردة، من قبل بعض الأنظمة العربية لمناكدة الولايات المتحدة الاميركية وبهدف تحسين شروط الاتصال معها.

لكن ما هو غير مفهوم، وغير طبيعي، علاقة القيادة السياسية الفلسطينية بالأشقاء العرب، الذين لا يمكن وضعهم، عملياً، في خانة الحلفاء، حيث هم طرف مباشر في معادلة الصراع الذي حمل تسمية «صراع عربي ـ اسرائيلي». فالقادة العرب، دون استثناء، يُقرون بأن الخطر الصهيوني يتهدّدهم جميعاً؛ وتكاد لا تخلو خطبهم وبياناتهم وتصريحاتهم من التذكير بأن قضية فلسطين هي القضية المركزية للدول العربية، مجتمعة ومتفرقة، وشاركت جميعها في معظم الحروب العربية ـ الاسرائيلية. وعلى ذلك تتعامل القيادة السياسية الفلسطينية مع الدول العربية، انطلاقاً من كونها طرفاً، وليست حليفاً للشعب الفلسطيني، وبالتالي تفترض هذه العلاقة توزيع المهام فيما بين الدول العربية بما يجعل كفّة الصراع تميل الى صالح العرب والفلسطينيين.

وقد كشفت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة هشاشة تماسك الطرف العربي في معادلة الصراع مع اسرائيل وحليفها الولايات المتحدة الاميركية. فدول الطوق، بعد انفجار الانتفاضة، سعت، أول ما سعت اليه، الى ضمان عدم انعكاس تفجّر الانتفاضة على أوضاع اقطارها الداخلية، كل حسب حساباته القطرية الضيقة، سواء خوفاً من احتمال امتداد الانتفاضة الى الجوار العربي، أو من توجّه اسرائيل الى حل مشكلة مواجهتها مع المنتفضين عبر اللجوء الى القيام بحرب خارجية ضد احدى الدول العربية المجاورة. أمّا دول المساندة، فقد لجأ معظمها الى اعتماد سياسة «رفع العتب»، فشارك في أنشطة مؤتمرات القمم العربية الثلاثة التي عقدت تحت ضغط الانتفاضة وبتأثير منها (١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠، على التوالي)، حيث كانت سمة تلك القمم اتخاذ القرارات